

من كتاب الاقراران من اقر بانة تطلق امراته منذ ثلثة اشهر
وهده فته كانا مصدقين فتاويله انهما كانا معتقدين في
ذلك الزمان قبل له لو كان مفارقا امراته منه زمان ثم اقر
باله من المدة قبل صدقه بانفضاء العدة قال نعم
قلت هكذا ذكره وهو حسن والمسئلة على الاستقصاء في
الفتاوى الصغرى رجل قال ان فعلت كذا فامرته طالق
ففعلا لا يدخل فيه المعتدة عن طلاق باين ما لم يقل ان
زن من بسه طلاق لوجود الاشارة ومي حمل الطلاق الرجوع
فيصح **الباب الرابع** رجل قال حمل خدای بر من حرام
ان فعلت كذا او قال مهرجه بدست راست كيرم بر من
حرام ان فعلت كذا فهذا كله طلاق باين ولا يصدق انه
لم يرد به الطلاق لان الناس في بلادنا منذ تعارفوا طلاقا
ولو قال مهرجه بدست جب كيرم بر من حرام لا يكون طلاقا
لعدم العرف ولو قال مهرجه بدست كيرم بر من حرام لا يكون طلاقا
لانه اسم جنس ولو قال مهرجه بدست راست كيرم بر
من حرام كيرم بر من حرام لا يكون طلاقا وهو كقول مهرجه
بدست راست كيرم ولو لم يكن له امره فقال كيرم كيرم

كتم مهرجه بدست راست كيرم بر من حرام فقيل له مهرجه
بزنه كني قال نعم فنزوح امره فانها تطلق ولو قيل له
ومهرجه كني بزنه كني بزينة واو لا تطلق التي تزوج لان الواو
للعطف على الاول وقد قطع الكلام ولم يصدق ان قرانه
عنى الوصل وهو تشديد على نفسه لم يثبت ايضا لانه
عطف على الباطل لان الاول تطبيق مطلق عرفا وليست
له امره في الحال فيبطل ذكره العطف على الباطل باطل فاما
اذ لم يذكر الواو فهذا ليس بعطف بل هذا استفاد من
السائل انه عني بالكلام ما ينزوح بعد هذا مع ما فعل
ذلك الشرط والتفسير صحيح بعد القطع وهذا لان قوله
بدست راست كيرم جعل نخبه في بلادنا عرفا والتبني
لا يصح ان يراد به التعليق فانه لو كان كل امره الى
اذا فعلت كذا وقال عني كل امره اتزوج به لم يصح
لكن في مسئلتنا يصح لان قوله كيرم صيغة المستقبل
فصح ارادة ما يستقبل به الاحتمال الصيغة ذلك بخلاف
قوله كل امره في مسكنا ذكر النسفي وذكر الشيخ الامام
محمود بن العربي الاوزجندى في قوله مهرجه بدست راست